عون: وداعاً أيّتها الشراكة الوطنية

رأى رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون أنّ «الخطر في مشروع تأليف الحكومة يأتي نتيجة استشارات ناقصة حُذفت منها القوة البرلمانية المسيحية الأولى، والثانية على مستوى المجلس النيابي. ولما اعترضنا على هذا الخطأ المتعمّد، تبيّن لنا أنّه وبكل بساطة كان بناءً على اتّفاق بين مسؤولين في الدولة والرئيس المكلف، واكتشفنا أثناء الاستشارات اللاحقة، بأنّ ما كُتب قد كُتب، وما علينا إلّا القبول بما حصل، ووداعاً أيّتها الشراكة الوطنية».

«حذارِ العبث بالثوابت والمسلمات الوطنية»

اكد عون بعد إجتماع التكتل الأسبوعي في الرابية أمس، أنّ "تأليف أيّ حكومة في لبنان يفترض التقيّد بالميثاق والدستور لجهة المبادئ والنصوص والآليات التي ترعى هذا التأليف شكلاً ومضموناً"، معتبراً أنّ "المداورة والشروط الموضوعة، ممارسات لا تمت بصلة الى المبادئ والنصوص والآليات الدستورية ولا ترتكز أساساً الى أعراف متواترة وراسخة في معرض تأليف الحكومات، إنّما يتوجب أن تكون مرفوضة تماماً لكي لا تُؤسّس عليها أعراف خاطئة من قبيل اعتبارها سوابق يراكم عليها صحيحاً، في حين أنّها مجرد شروط مصطنعة تهدف الى التعقيد أو التعطيل". وسأل: "ما هو هدف المداورة التي نودي بها تحت مسمى "مبدأ" مضافاً إليه توصيف "الشاملة" لإعطاء الإنطباع الخاطئ والمضلّل بأنّها مداورة رضائية، إذا كانت هذه المداورة لأشهر قليلة؟ ألا تُعتبر المداورة في هذه الحال مناقضة لعمل الوزراء المجدي والمنتج في إدارة مصالح الدولة على ما ورد في المادة 66 من الدستور، بفعل ضرورة استمرار النهج في مقاربة البرامج والخطط والتعهدات التي انبثقت عنه؟".

«اكتشفنا أثناء الاستشارات بأنّ ما كُتب قد كُتب وما علينا إلّا القبول»

ورأى عون أنّ "الحكومة الجامعة تفترض أن يوافق جميع الأفرقاء السياسيين المدعوّين الى المشاركة فيها على أي من شروط تأليفها غير المنصوص عنها في الدستور أو المتأتّية عن عرف، حيث تنتفي آنذاك الحاجة الى العنصر الرضائي لمكونات الحكومة، ويصبح الأمر مفروضاً فرضاً بقوة الميثاق والدستور والعرف"، لافتاً الى أنّ "مَن يضع العراقيل والعقبات هو من يخرج عن الميثاق والدستور والعرف ويُرسي ممارسات مصطنعة وغير مألوفة في تأليف الحكومات، ما ينزع عنها، في حال انبثقت عن إرادة تعارض المبادئ والنصوص والأعراف، كلّ شرعية ميثاقية ودستورية، فتُصبح "حكومة أمر واقع" بكل المفاهيم والمضامين".

وقال: "إذا كان الهدف المضمر من تأليف هذه الحكومة هو شطر الاستحقاق الرئاسي، أي التحضير لخلوّ سدّة الرئاسة والفراغ بعد انتهاء الولاية الرئاسية الراهنة، فالأمر أدهى وأخطر وعواقبه وخيمة للغاية، لأنّ هذا الاستحقاق، الذي هو وطني شامل بامتياز، إنما يُحقق أيضاً ميثاقية الدولة من طريق تولّي شخصية قوية من المكوّن المسيحي رئاسة الدولة، فإذا انتفى ذلك، كان من الواجب الميثاقي والدستوري والوطني اللزومي أن يكون مجلس الوزراء الذي أناط به الدستور صلاحيات رئاسة الجمهورية وكالة عند خلوّ سدّة الرئاسة لأيّ علّة كانت، ممثلاً صحيحاً لجميع مكونات الوطن، ذلك أنّ رئيس الجمهورية هو رمز وحدة الوطن أو هكذا يجب أن يكون"، محذراً "من العبث بالثوابت والمسلمات الوطنية في مثل هذه المفاصل الشديدة الخطورة والحساسية في حياة أمتنا اللبنانية الواحدة". ■

صفيّ الدين: الإنتحاريون لن يغيّروا المعادلات

«الإرهاب والإجرام لن يؤثّر في قوة المقاومة وعظمتها»

أكد رئيس المجلس التنفيذي في "حزب الله" السيد هاشم صفي الدين أنّ "التفجيرات في الضاحية الجنوبية والهرمل والشويفات تُثبت في وضوح أنّ هؤلاء الإنتحاريّين ومن يرسلهم مجموعة قتلة ومجرمين يستهدفون الأطفال والنساء والعمال والرجال وعموم الناس، وهم لا يحملون قضية ولا مشروعاً سياسياً ولا يُعبّرون عن أي تطلّع، وتطلّعهم فقط هو القتل ورؤيتهم فقط هي الإجرام، ولأنهم كذلك لن يتمكنوا من تحقيق أي شيء".

ورأى صفي الدين، خلال رعايته الإحتفال السنوي التكريمي للجان الأحياء النسائية الذي أقامته الهيئات النسائية في "حزب الله"، أنّ "مصير أولئك الضالّين والمضلّلين الى الجحيم وهم يخسرون الدنيا والآخرة حتماً، وأنّ ما نراه اليوم هو مشهد من مشاهد المواجهة، ويجب أن يكون مشهداً من مشاهد الصمود والثبات والقوة والاستقامة والاستمرار حتى يقضي الله أمراً كان مقضيّاً". وشدد على أنّ "هذا الإرهاب والإجرام لن يؤثّر في قوة المقاومة وعظمتها وفكرها وفهمها وقناعتها ومجتمعها، بل سيؤكد أننا على حق أكثر من أي وقت مضى"، مشيراً إلى أنّ "هؤلاء الحمقى والأغبياء إذا ظنوا أنّه بانتحاريّ من هنا أو بمجنون من هناك يمكنهم تغيير معادلة أو التأثير في هذا المجتمع، فهم واهمون لأنّنا مجتمع نعرف كيف نحوّل المظلومية والعدوان مقاومة وقوة وقدرة، وسنواجه هذا التحدي بكل الأساليب المُتاحة"، داعياً الى "حشد كل الطاقات والإمكانات لمواجهة التحديات التي تطلّ علينا تارةً بوجه صهيوني وتارةً أخرى بوجه تكفيري وطوراً بوجه استكباري، وكل هذه الإطلالات تخبّئ وراءها خلفية واحدة، وهي استهداف قوة مقاومتنا وانتصاراتها". ■

حمادة وحرب: للإقتداء بالقرار السعودي

أشاد النائب مروان حمادة بالأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والذي قضى بسَجن كل من يشارك في أعمال قتالية خارج السعودية، أو الانتماء إلى تيارات أو جماعات دينية أو فكرية متطرّفة، أو منظّمات مصنّفة إرهابيّةً داخلياً أو إقليمياً أو دولياً». ورأى أنّ «هذا الإجراء الملكي السعودي استثنائيّ في توقيته ورمزيّته السياسية، خصوصاً أنّه يأتي في سياق سياسة المملكة تجفيف منابع الإرهاب والتكفير والتطرّف، لكنّه أيضاً بالمفهوم اللبناني تطبيق عمليّ لسياسة النأي بالنفس عن التدخل في شؤون الغير»، متمنّياً «لو يبادر بعض الاطراف اللبنانيين الى الحذو حذوه، بعدما بات لهؤلاء حروبهم الخاصة والفرعية التي استجرّت بدورها حروباً وتفجيرات وقتلاً ودماراً». واعتبر حمادة أنّ «اللبنانيّين ينظرون بارتياح الى هذا القرار على أنه تطبيق عمليّ لـ»إعلان بعبدا»، الضامن الوحيد راهناً لتحييد لبنان عن النزاعات الاقليمية، والطريق اليتيم لتطويق الإرهاب وعزل لبنان عن محيطه المتفجّر، ولإعادة الشأن الأمني – العسكري الى المؤسّسات والاجهزة النظامية المولجة وحدها حماية لبنان وحدوده وسيادته تحت لواء السلطة السياسية وبقرار منها، وبذلك تستعيد الدولة دورها السيادي وموقعها الحامي والجامع، وتستنقذ أهلها من تشتّت القرار والأمن والسيادة». من جهته، رحّب النائب بطرس حرب بالأمر الملكي السعودي، معتبراً، في تصريح، أنّه «يشكّل أنموذجاً جدّياً وعملياً لمكافحة التطرّف والإرهاب، وأنّ السكوت لم يعُد جائزاً عن اعتماد البعض تشويه الأحكام الدينية لنشر الإرهاب في العالم». وقال: «إنّ ما يشهده العالم عامّةً، ولبنان وسوريا خصوصاً، من أعمال إرهابية تقشعرّ لها الأبدان لم يعد مقبولاً، ما يفرض التعاطي مع مرتكبيها بشدّة، وما يستدعي استنفاراً كاملاً للطاقات العسكرية والأمنية والمخابراتية للحؤول دون استمرارها». ودعا حرب دول المنطقة إلى «الحذو حذوَ المملكة وإصدار تشريعات شبيهة بالأمر الملكي السعودي لمنع تفشّي الموجات التكفيريّة التي تعتمد العنف والإرهاب تحقيقاً لأهدافها وللحَدّ من موجة التفجيرات التي باتت خبز اللبنانيين اليومي». ■

مواقف

ترّو أطلعَ حسن على مصالحة بريح

التقى شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن، أمس، وزير شؤون المهجرين في حكومة تصريف الأعمال علاء الدين ترو، الذي أطلعه على الخطوات لاستكمال ملفي بريح والشحار الغربي. وقد شدد حسن على "ضرورة إنجاز كامل ملفات عودة المهجرين التي لا تزال عالقة بسبب بعض التفاصيل المادية"، معتبراً أنّ "إنهاء ملف التهجير أولوية قصوى يجب العمل عليها، ترسيخاً لقيم العيش المشترك، خصوصاً أنّ الأوضاع الخطيرة تقتضي العمل الحثيث في كل الملفات، بما يعزّز سلطة الدولة".

من جهته، أعلن ترو أنّ "وزارة المهجرين باشرت بدفع الأموال المستحقّة للمتضررين من عائدين ومقيمين، من ضمنها 200 وحدة سكنية للأهالي"، لافتاً الى "أننا سنستمر بدفع المستحقات في بريح ضمن الآلية المحددة للمصالحة".

وأوضح أنّ "تعويضات الشحار الغربي تعثّرت بالدفعات الثانية نتيجة الفساد المستشري في صندوق المهجرين". ■

الأسعد: «حزب الله» كان أوّل الإنتحاريّين

شدد المستشار العام لحزب «الإنتماء اللبناني» أحمد الأسعد على أنّ «حزب الله كان أوّل من تصرّف كانتحاري»، لافتاً في المقابل إلى أنّ تدخله في سوريا «لا يُبرّر الإجرام الإنتحاري»، معتبراً أنّ «الحزب ترك رأسه هنا عندما ذهب ليقاتل في سوريا، لأنه لو شغّل عقله وقلبه، لكان أدرك أنّه يلعب بالنار، وأنّ النار ستمتدّ إلى عقر داره، ولكان خاف على بلده وناسه».

ورأى الأسعد، في تصريح أمس، أنّ «حزب الله» ربط طوعاً وبملء إرادته، حزام الحرب السورية على خصره، وذهب ليُفجّر نفسه وبلده ومجتمعه»، مشيراً إلى أنّ «انتحاري الشويفات ترك لنا رأسه البشع، ربما لنتخيّل ما في داخله من عقل إجرامي، أو ربما لنكتشف أنّ التطرف يجعل الإنسان مجرّداً من كل عقل». وسأل: «ماذا يمكن أن يدور في رأس شخص لكي يُقرّر هكذا، وبكل بساطة، تفجير نفسه، وإنهاء حياته وحياة العشرات أو المئات من الناس الأبرياء؟ وإذا سلّمنا جدلاً بأن له قضية يؤمن بها ويضحّي بحياته من أجلها، فكيف يمكن أن يعتقد أنه يخدم هذه القضية بقتل الناس الأبرياء؟ كيف يمكن أن يدّعي أيّ ذريعة دينية لفعلته وهو يقتل إنساناً بريئاً؟». وأضاف: «ليس ثمّة أخطر من تلك القنابل البشرية، ولا شيء يُبرّر تلك الجرائم الوحشية»، معتبراً أنهم «يريدون قتال «حزب الله» لأنّه يدعم النظام السوري، فيلقاتلوه في أرض المعركة. يريدون الانتقام من الحزب فليجدوا طريقة أخرى غير استهداف الأبرياء في منازلهم ومكاتبهم ومحالهم وشوارعهم وسياراتهم ووسائل النقل العام. يريدون رأس «حزب الله» ربما، ولكن ما ذنب هؤلاء الناس؟». ■